قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين
للمدة (2004 \ 2009)

م.د. منعم احمد خضير/م. ياسين موسى جاسم
كلية الادراة والاقتصاد /جامعة تكريت

الملخص

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الهامة وموضع اهتمام الدول لما لها من آثار سلبيه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على واحد من أهم العوامل المؤثرة في الجريمة وهي البطالة.

يهدف هذا البحث إلى بيان اثر البطالة على الجريمة في محافظة صلاح الدين خلال المدة (2004\2009) وقد اعتمد البحث أسلوب التحليل الإحصائي المعتمد على النموذج القياسي (معادلة الانحدار) من اجل نمذجة البطالة وبيان تأثيرها على الجريمة.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين البطالة والجريمة بحدود (0.983) ، وان البطالة تمارس تأثيرا معنوياً على الجريمة، كما اظهر البحث أن 96% من التغيرات التي تحصل في الجريمة سببها الرئيسي أعداد العاطلين عن العمل.

ABSTRACT

The realationship between unemployment and crime in the province of salah – Al – din for the period 2004 \ 2009

Phenomenon of the crime, is important phenomena and the subject This research come to shed light on one of the most important effecting crime and unemployment are the aims of this research.

Eequation for the modeling of unemployment and its influence on crime. The results showed a strong positive correlation between unemployment and crime limits (0.983) and unemployment exercises significant effect on crime has shown that 96% of the changes that take place in crime caused by the unemployment.

المقدمة:

شهدت العديد من الاقتصاديات في السابق والحاضر تفاقما كميا ونوعياً لمشكلة البطالة. وترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية في المجتمع ولذلك حظيت باهتمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين وغيرهم. وتعتبر الجريمة أهم آثار مشكلة البطالة في المجتمعات المختلفة حيث يمثل معدل البطالة احد محددات الجريمة.و تعد البطالة من المصاعب والتحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها وارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة وظهورها بأشكال وأنواع مختلفة فضلاً عن إن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص ورئيسي بطالة هيكلية ناجمة عن ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل و الراغبه فيه .

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال الدور الكبير الذي تلعبه البطالة في التأثير على مستوى الجريمة في محافظة صلاح الدين.

فرضية البحث: يفترض البحث بان هناك علاقة وثيقة بين البطالة ومستوى الجريمة.

هدف البحث: يهدف البحث بالدرجة الأساس إلى بيان تأثير عدد العاطلين عن العمل (البطالة) على عدد الجرائم (الجريمة) في محافظة صلاح الدين .

منهجية البحث: اعتمد البحث أسلوب التحليل الإحصائي المعتمد على النموذج القياسي (معادلة الانحدار) من اجل نمذجة البطالة وبيان تأثيرها على الجريمة. ولأغراض تنظيمية فقد تم تقسيم البحث إلى اربعة مباحث رئيسية تضمن المبحث الأول مفهوم البطالة وأنواعها وتضمن المبحث الثاني استعراض العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات العربية والأجنبية، أما المبحث الثالث فقد تضمن دراسة واقع البطالة في العراق والتحديات التي تواجه الحد من تأثيرها في حين خصص المبحث الرابع لقياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين وقد اختتم البحث بجملة من الاستنتاجات التي توصل إليها كما تضمن أيضاً بعض التوصيات.

المبحث الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

تعرف البطالة بأنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظراً لحالة سوق العمل (الراوي، 1989 ،66). كما تعرف البطالة بأنها حالة تواجد الأفراد ا لمتعطلين الذين يقدرون على العمل يرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه (عبد القادر، 2003، 1). ووفق تعريف منظمة العمل الدولية فان العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى (حسن، 1989، 170) . والبطالة لفظ مقابل العمالة ومضاد له، والعامل والعاطل يكونان على طرفي نقيض وقد أوضحت دائرة المعارف الأمريكية إن البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه (خليل، العاني، 1991، 236).

يتضح مما سبق إن التعاريف أعلاه الخاصة بالبطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل، إن هذا الخلاف في حد ذاته قد أتى أساساً من تباين الآراء حول أنواع البطالة وبوجه عام فان صعوبة الالتقاء على تعريف معين يأتي من عده اعتبارات جوهرية وهي إن البطالة:

- **متغيرة ومتجددة على الدوام، بمعنى انه يمكن أن يضاف إليها ما هو جديد باستمرار.**
- **متداخلة ويصعب فض الاشتباك بين عناصرها ومتغيراتها.**
- **يصعب قياسها جراء الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والمتعطل ومده التعطل وسن العمل وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة.**

وعلى وجه العموم فقد تضمنت الأدبيات التي تعاملت مع الموضوع أنواعا متعددة من البطالة وهي البطالة الدورية ، الموسمية، الاحتكاكية، الهيكلية، الإجبارية،الاختيارية ، الجزئية ، المقنعة ، السافرة ويمكن لأي واحده منها الدخول في مقولة البطالة

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات العربية والأجنبية

تعد الجريمة من ابرز واخطر إفرازات البطالة وأكثرها تهديداً للبنية الاجتماعية وعلى الرغم من وجود نوع من الاختلال في النتائج البحثية من حيث تحديد مدى درجة العلاقة بين البطالة والجريمة إلا إن كثيرا من الدراسات تشير إلى وجود درجه مقبولة من الارتباط بين هذين المتغيرين إضافة إلى إن بعض الدراسات أكدت وجود علاقة طردية بين نسبة البطالة والجريمة فكلما زادت نسبة البطالة زادت نسبة الجريمة ويرى بعض الباحثين إن جريمة السرقة من ابرز الجرائم المرتبطة بالبطالة.

لقد استحوذ موضوع محددات الجريمة والتطبيقات الإحصائية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين مستخدمين نماذج مختلفة للجريمة منذ ظهور عمل بيكر (Becker, 1968, 169 –217) وكانت إحدى أسس النماذج الاقتصادية القياسية إن الفرد يختار ارتكاب الجريمة إذا كانت المنافع الحدية لفعل الجريمة يفوق التكاليف الحدية لذلك الفعل (Luiz, 2001) فمعدل الجريمة يرتبط بعلاقة طردية مع منافع الجريمة بينما يرتبط بعلاقة عكسية مع تكاليف الجريمة. ويمكن إيضاح العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات العربية والأجنبية كما موضح في أدناه:-

1. العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات العربية:

أ. درس البكر (البكر، 2004) العلاقة بين معدلات البطالة وبين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات التعداد السكاني لعام 1992 وتم استخدام منهجية طريقة المربعات الصغرى في تقدير العلاقة بين المتغيرات وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة وبين كل من المستوى التعليمي والجريمة.

ب. ركز العيطان (العيطان، 2000) في دراسته على سيكولوجية البطالة لتوضيح وتحليل ظاهرة البطالة والأبعاد النفسية لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والسلوك الإجرامي لدى الشباب السعودي وقد اتبع منهجية التحليل الوصفي النظري الاستنتاجي في العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي عند مجتمع الشباب السعودي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والسلوك الإجرامي عند الشباب.

ج. درس حويتي (حويتي، 1998) العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي في عدد من مراكز التأهيل في كل من موريتانيا، قطر، السودان، سوريا، وقد شملت العينة (463) فرداً وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين البطالة والسلوك الإجرامي ويعود الارتباط إلى تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تدفع العاطل عن العمل إلى ارتكاب الجريمة وأظهرت النتائج إلى إن تدني مستوى الدخل يؤثر في ارتكاب الجريمة (السرقة، القتل، ...) وتبين إن جريمة الاعتداء على الأموال العامة والخاصة جاءت في مقدمة الجرائم التي ترتكب.

د. قام عجوة (عجوة ،1986) بدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والجريمة في الوطن العربي (تونس. مصر. السودان) وقد شملت العينة (861) فرداً من تلك الدول وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تدني مستوى المهارة لدى العامل يؤدي إلى انخفاض دخله ويعمل صاحب العمل

بفصله من العمل لانخفاض إنتاجيته ويصبح بعدها عاطلاً عن العمل الأمر الذي يدفعه لارتكاب الجريمة.

2. العلاقة بين البطالة والجريمة في الدراسات الأجنبية:

أ. أظهرت نتائج دراسة (mikeal,2007) بالاعتماد على نموذج Becker للجريمة وجود علاقة طرديه بين البطالة والجريمة.

ب. هدفت دراسة دونيس (donis,2006) إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة (1990–2000) وقد اختبر Donis فرضية (ببكر. 1968) بان الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنه التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي وجاءت نتائج الدراسة المقطعية داله على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

ج. درس دانيال وستيفن (Daniel and Stephen ،2006) العلاقة بين ظروف سوق العمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول أسيوية (استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية) باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك على بيانات تجميعية سنوية.

أفصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب في تلك المجتمعات.

د. قام نلسون (Nilson, 2003) بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة (السرقة، سرقة السيارات، حيازة المخدرات) في البلديات في السويد خلال الفترة 1996 – 2000 باستخدام Paneldata، وقد استخدم نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الجريمة وبين معدلات البطالة ومتغيرات اقتصادية اجتماعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة حيث وجد أن الانخفاض في معدلات البطالة في فترة التسعينات قد ساهم في خفض عدد حالات السرقة وسرقة السيارات 15% و20% على التوالي وبين أيضاً إن انخفاض الأجر ساهم أيضاً في زيادة الجريمة.

هـ. قام (Allan, 1989) بدراسة العلاقة بين البطالة وبين الجريمة في بريطانيا جاءت النتائج مؤكده على العلاقة الطردية بين البطالة و الجريمة فقد أظهرت النتائج إن الأشخاص العاملين لديهم ميول اقل نحو الجريمة وان نسبة الجريمة بين العاطلين عن العمل كبيره وان الجريمة تتركز في الممتلكات والسطو وسرقة السيارات وعزت الدراسة الأسباب ألاقتصاديه وراء الجنوح نحو الجريمة.

و. درس ايزنر (Eisner, 1996) العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في سبع مجتمعات أوربية ولمده عشر سنين وبينت النتائج أن النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض الجريمة في هذه المجتمعات.

ز. دراسة سمول ولويس (Small and Lewis, 1996) استخدمت بيانات سلسلة زمنية منهجية التكامل المشترك وسببية جر ينجر لاختيار العلاقة السببية بين البطالة ومعدلات الجريمة في نيوز لاند وجاءت نتائج الدراسة مؤيده للعلاقة السببية من البطالة إلى الجريمة أي أن البطالة تسبب الجريمة.

المبحث الثالث: واقع البطالة في الاقتصاد العراقي

يمتلك الاقتصاد العراقي خصوصية من بين الاقتصادات النامية نظراً لطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدها أبان الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ مر العراق بسلسلة أوضاع استثنائية نجمت عنها هيكلية اقتصادية معينة تطلبت نوعا خاصا من إدارة الاقتصاد الوطني والتي تمثلت بخوض العراق سلسلة من الحروب الإقليمية بدءً بالحرب العراقية الإيرانية تبعها حرب الخليج الأولى وما رافقها من حصار اقتصادي جائر فرض من قبل المجتمع الدولي حيث قدرت الخسائر الاقتصادية بحدود (1265) مليار دولار، فضلاً عن خسائر بحدود (150) مليار دولار كعائدات نفطية غير متحققة (الشماع، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 9، 34، 2005)، وما صاحب ذلك من مديونية وتعويضات انعكست على مجمل النشاط الاقتصادي الوطني حيث شهد العراق تفشي البطالة والفقر بشكل لم يسبق له مثيل صاحبه توقف العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المشروعات الصناعية الكبيرة حيث توقف ما يقارب 72% من إجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، أما النسبة المتبقية فكانت تعمل بطاقة تقل كثيراً عن مستويات طاقتها الإنتاجية مما ساهم في تقليص

فرص العمل وتسريح أعداد متزايدة من العاملين وتفاقم مشكلة البطالة مع حصول تدهور وانخفاض في كفاءة القطاع الصناعي في العراق بشكل ملحوظ (ذنون، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 149، 2005)، تزامن ذلك مع وصفات وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين وما حملته وتحمله من نتائج سلبية على الاقتصاد والمجتمع ككل أبرزها حالة الانكشاف الاقتصادي وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية والخصخصة وعدم الالتزام بتعيين الخريجين من الكليات والمعاهد في ظل عدم فاعليتها لتوفير بيئة اقتصادية حاضنة للمشروعات والمستثمرين المحليين.

وتفاقم الوضع بعد العام 2003 لتزيد تداعيات التغير من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية حيث طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وإنما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا ويعود السبب في ذلك إلى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لجميع الممتلكات العامة الأمر الذي أدى إلى تدهور في القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاعي النفط والصناعة.

هذه الفوضى الاقتصادية عمقت الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلته في نشاطه حيث لم يستطع أن يحافظ على القوى العاملة فيه فكيف يمكنه من خلق فرص عمل إضافية للشرائح الجديدة الداخلة إلى سوق العمل ومما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة حل عدد كبير من المؤسسات العامة للدولة وقد بلغ معدل البطالة السنوي (19.7) خلال المدة (2003 – 2008) (المجموعة الإحصائية السنوية للمدة المذكورة) وقد شكل الذكور حوالي (20) كمعدل سنوي والإناث (18.1) خلال المدة المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة بين الشباب تعد أخطر ما يمكن أن يواجهه المجتمع العراقي من تداعيات لظاهرة البطالة حيث إن تعطيل هذه الفئة الأكثر نشاطاً من الفئات العمرية الأخرى عن المساهمة بعملية البناء و بقاء هذه الفئة عاطلة عن العمل قد يدفع بها إلى القيام بأعمال مخالفة للقانون لاسيما في ظل ظروف مثل ظروف العراق .

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن البطالة لفئة الشباب ضمن الفئة العمرية(15 – 24) سنة قد شكلت العام(2008) معدل(30%)لعموم العراق وهذا ما يؤكد أهمية الشباب في قوة العمالة الوطنية. وقد احتلت محافظة ذي قار أعلى معدل لهذه الفئة حيث بلغ معدل البطالة للشباب فيها (59.1%) تليها محافظة نينوى(41.9%)،محافظة البصرة(40%) الجدول رقم(1).

جدول رقم (1)

معدل بطالة الشباب و نسبة عمالة الأطفال حسب المحافظه لسنتي (2006 ، 2008)

المحافظة	2006		2008	
	معدل بطالة الشباب (15 – 24) سنة	نسبة عمالة الأطفال (6 – 14) سنة	معدل بطالة الشباب (15 – 24) سنة	نسبة عمالة الأطفال (6– 14) سنة
نينوى	43.5	4.4	41.9	3.5
كركوك	16.8	13.0	29.6	6.0
ديالى	33.5	2.3	33.1	3.4
الأنبار	-	–	25.7	5.9
بغداد	26.4	2.9	23.2	8.2
بابل	21.4	14.2	20.3	11.5
كربلاء	31.1	1.9	27.9	4.6
واسط	14.0	9.9	22.1	9.9
صلاح الدين	29.1	8.5	28.7	11.7
النجف	32.2	2.5	27.0	4.2
القادسية	34.9	3.7	26.6	10.9
المثنى	33.2	4.4	38.4	3.6
ذي قار	48.6	1.3	59.1	1.3
ميسان	36.9	4.9	37.7	3.4
البصرة	29.6	1.7	40.0	2.1
دهوك	–	–	32.5	1.4
أربيل	–	–	23.4	3.1
السليمانية	24.2	2.4	20.4	3.9
المجموع	30.3	5.3	30.0	5.8

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2008 –2009، آذار 2010،جدول 15/2، ص69

وهناك مشكلة ليست بأقل أهمية ألا وهي عمالة الأطفال الرخيصة وهي نتاج الحالة الاقتصادية المتردية وسوء الأوضاع المعاشية دفعت بالكثير من العوائل إلى انخراط أبناءها في سوق العمل تحت ظروف استغلالية قاسية وصعبة للغاية وغير صحية ولساعات طويلة مثل

أعمال التشييد والبناء وجمع القمامة وورش الصيانة وغيرها من الأعمال في قطاعات غير منظمة .

إن هذه الظاهرة تحرم العديد من الأطفال من التمتع بطفولتهم وذهابهم إلى المدارس وتنمية قدراتهم كمدخل أساس للتنمية البشرية (رشيد، 8، 2005).

ويشكل توظيف هؤلاء الصغار بديلاً عن توظيف من هم في سن العمل بسبب قلة أجورهم ولساعات طويلة مع عدم التزامهم بدفع التأمينات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والصحي حيث شكلت عمالة الأطفال (6 – 14) سنة نسبة (5.3%) عام 2006 ارتفعت إلى (5.8 %) عام 2008 الجدول رقم (1). وقد احتلت محافظة صلاح الدين أعلى نسبة في عمالة الأطفال حيث بلغت (11.7%) عام 2008، تليها محافظة بابل (11.5%)، ثم محافظة القادسية (10.9%)، وأخيراً محافظة بغداد (8.2%) الجدول رقم (1). إن وجود هذه العمالة يزيد من نسبة الأفراد العاطلين عن العمل من هم في سن العمل.

وقد واجهت البطالة عوامل ومتغيرات ساهمت في تفاقمها ومثلت تحديات للحد من تأثيرها، ومن هذه العوامل والتحديات الآتي:

أ- جانب العرض: يعد السكان هو مصدر القوى العاملة، وبذلك تشكل الزيادة في حجم السكان سنوياً زيادة في القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل. ويتميز سكان العراق بمعدلات خصوبة عالية مما انعكس على معدلات نمو سكاني مرتفع يصل إلى 3% سنوياً، وبذلك نجد أن حجم القوى العاملة قد ارتفع إلى 29% من السكان (http.www.alhewar.org). وقابل ذلك انخفاض في معدلات الطلب على القوى العاملة مما يدل على الاختلال في سوق العمل نتيجة عدم قدرة الاقتصاد العراقي عن استيعاب القوى العاملة المعروضة مما يشكل تحدياً كبيراً أمام واضعي السياسات الاقتصادية في العراق.

ب- الطلب على القوى العاملة: أدى تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على إيجاد فرص عمل للقوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً منذ بداية عقد التسعينات إلى تفاقم مشكلة البطالة للأسباب الآتية التي أصبحت من التحديات الكبيرة في معالجة ظاهرة البطالة في العراق:

1. لقد أفقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج الأمر الذي حول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط، وهذا بدوره أدى إلى تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما القطاعات الإنتاجية منها، في قدرتها على استيعاب القوى العاملة الفائضة.
2. أدى النهج الاشتراكي الذي اعتمد قبل العام 2003 إلى سيطرة القطاع العام على كل النشاطات الاقتصادية الكبيرة، حيث قامت الدولة في ستينيات القرن الماضي بتأميم معظم المشروعات الكبيرة للقطاع الخاص مما أدى إلى تهميش هذا القطاع وعدم قدرته على خلق بنية اقتصادية تساعد في تحقيق توازن في سوق العمل.
3. أدت السياسات الاقتصاديات المركزية إلى ضعف النمو الاقتصادي وظل هذا الاقتصاد يخطو خطوات متواضعة مما حدّ من قدرة استيعاب القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنوياً لاسيما بعد عقد التسعينات إذ أدت ظروف الحروب التي مر بها العراق منذ الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية وانتهاء بما حدث في العام 2003 إلى عسكرة المجتمع واستخدام طاقات القوى العاملة في الأعمال العسكرية والأمنية مما أدى إلى تعطيل أهم الموارد الاقتصادية في تحقيق تنمية قادرة على خلق فرص عمل لتشغيل هذه القوى التي استنزفت في الحروب واليوم بالأجهزة الأمنية الكبيرة العدد الذي تفوق في أعدادها أية دولة أخرى من الدول المماثلة في العراق في حجم سكانه.
4. أدى الانفتاح الكبير على البضائع المستوردة لاسيما من دول الجوار إلى إغراق السوق العراقية مؤدياً إلى وضع تنافسي غير عادل للمنتج الوطني ومؤدياً إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية.
5. تفشي الفساد المالي والإداري أدى إلى استنزاف معظم الموارد المالية التي كان من الممكن بها إعادة بناء الاقتصاد العراقي، وإعادة البنى التحتية التي دمرتها الحرب الأخيرة وخلق فرص عمل واسع .

المبحث الرابع: قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين

1. تطور معدلات البطالة وأعداد العاطلين في محافظة صلاح الدين:-

شهدت محافظة صلاح الدين شأنها في ذلك شأن محافظات العراق الأخرى تصاعداً في أعداد العاطلين عن العمل حيث ارتفع العدد من (112325) عاطل عام 2004 إلى (112680) عاطل عام 2009 وبنسبة زيادة مقدارها (0.32 %) جدول رقم (2). وقد بلغ المعدل السنوي لمعدلات البطالة (18.83%) خلال فترة الدراسة.

وقد احتل الذكور معدل بطالة (19.8%) في حين احتل الإناث معدل (10.9%) عام 2008 (المجموعة الإحصائية السنوية 2008 – 2009) أما معدل بطالة الشباب للفئة العمرية (15 – 24) في محافظة صلاح الدين فقد بلغ (28.7%) عام 2008 وبلغت نسبة عمالة الأطفال في المحافظة (11.7%) وهي أعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الأخرى للعام 2008. الجدول رقم (1)

2- تطور معدلات الجريمة وأنواعها في محافظة صلاح الدين:-

شهدت أعداد الجرائم المرتكبة في محافظة صلاح الدين اتجاهاً متزايداً خلال المدة (2004-2006) فمن خلال معطيات الجدول رقم (3) نلاحظ إن عدد الجرائم ارتفع من (3312) جريمة عام 2004 إلى (5110) جريمة عام 2006 وبنسبة زيادة مقدارها 54,3% ثم انخفض العدد إلى (3210) جريمة عام 2009 وبنسبة انخفاض مقدارها 3% عما كانت عليه عام 2004 ويعزى ذلك الى الاسباب التالية :

_ زيادة أعداد الشرطه في المحافظه .

_ كثرة الدوريات و السيطرات .

_ تحسن ملموس في الوضع الامني .

_ بسط سلطة القانون على المدن و القرى التابعه للمحافظه .

- كان للصلح العشائري دور في التقليل من عدد الجرائم فضلا عن عدم تسجيل الدعاوي

وقد بلغ المتوسط السنوي لعدد الجرائم (3811) جريمة سنوياً خلال فترة الدراسة. أما إذا أخذنا نسب أنواع الجرائم في المحافظة لعام 2009 على سبيل المثال فنجد إن جريمة الإيذاء العمد

بلغت نسبتها 17,5%، وجريمة الاحتيال 8,9% وجريمة القتل العمد 8,4%، وجرائم السرقة 7,9%، وأخيراً جريمة الشروع بالقتل 3,7%.

جدول رقم (2)

يبين معدل البطالة وعدد العاطلين عن العمل في محافظة صلاح الدين

للمدة 2004 / 2009

السنوات	معدل البطالة %	الفئة العمرية للسكان (15-64)	عدد العاطلين
2004	18.93	593371	112325
2005	20.14	611372	123130
2006	21.16	627955	132877
2007	18.18	629118	114374
2008	18.01	655313	118022
2009	16.60	678800	112680

المصدر:

1. **الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2004، ، كانون الأول 2004، جدول رقم (1) ، ص12.**
2. **الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2005 ،كانون الأول، 2005، جدول رقم (1)، ص13.**
3. **الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006، تموز، 2007جدول رقم (3-1)، ص25.**
4. **4.الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، نيسان، 2009، جدول 21/3، ص26.**
5. **بالنسبة لعام 2009 فهي عبارة عن تقديرات أخذت من الجهاز المذكور.**

جدول رقم (3)

يبين عدد الجرائم المسجلة في محافظة صلاح الدين للمدة 2004 / 2009

نوع الجريمة	عدد السنوات					
	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القتل العمد	207	438	863	751	591	270
الشروع بالقتل	200	175	357	209	194	117
القتل الخطأ	4	7	2	2	10	4
الإيذاء العمد	345	483	406	329	451	560
سلب سيارة	228	112	66	78	30	11
سرقة سيارة	132	174	80	58	26	33
سرقة دار	67	72	43	55	28	58
سرقة محل	43	32	34	22	24	28
السرقات الأخرى	228	134	162	163	166	124
الاغتصاب واللواطة	4	2	5	4	12	14
الخطف	45	112	258	341	180	74
الاحتيال	92	71	68	106	273	286
التزوير	20	24	26	19	46	42
الرشوة	4	–	–	–	1	4
الاختلاس	2	5	3	10	3	5
الجرائم الأخرى	1688	2170	2737	1159	1879	1580
المجموع	3312	4011	5110	3306	3914	3210

المصدر/ قيادة شرطة صلاح الدين/ قسم الإحصاء.

3- تحديد المتغيرات الأساسية:-

في البداية وقبل الإقبال على تقدير النموذج الرياضي باستخدام الأساليب الإحصائية لابد من تحديد ماهية المتغيرات الداخلة فيها، إذ أن من أهم المشاكل التي تواجه تقدير معالم النموذج الرياضي هي العلاقة الكائنة بين البيانات المتاحة والمتطلبات النظرية للمتغيرات الأساسية الداخلة في تركيب النموذج.

لقد تم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية مؤلفة من (6) سنوات تغطي الجرائم المرتكبة في محافظة صلاح الدين للمدة (2004 – 2009) الجدول رقم (3). وكذلك تم الاعتماد على بيانات إحصائية عن أعداد العاطلين في محافظة صلاح الدين للمدة ذاتها والمأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء في المحافظة. الجدول رقم (2).

4. استخدام التحليل الإحصائي في تقدير النموذج الرياضي

بهدف قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين ومن خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لغرض تقدير معاملات النموذج باعتبار إن هذه الطريقة في حالة اجتيازها لفروض النموذج الخطي سوف تعطينا أفضل تقدير خطي غير متحيز (BLUE)، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) للحصول على مقدرات النموذج المدروس، وبعد إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات الواردة في الجدولين (2 ,3) تم الحصول على المعادلة التالية:

Yt= - 6790.531 + 0. 08915Xt
t= (- 6.8758) (10.7542)
Sign (0.002344) (0.0004)
R2= 0.96
F= 115.6539 sign (0.0004)
Corr= 0.983
D.W= 1.69

حيث أن: Y = عدد الجرائم في محافظة صلاح الدين.

X = أعداد العاطلين في محافظة صلاح الدين.

ومن خلال النتائج أعلاه يلاحظ بأن العلاقة التوضيحية للمتغير المستقل والمتغير التابع والتي تقاس من خلال معامل التحديد (R^2) قد بلغت حوالي (0.96)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (أعداد العاطلين) والداخل في النموذج القياسي يفسر (0.96) من التغيرات الحاصلة في الجريمة وبتعبير آخر فأن (96%) من التغيرات الحاصلة في الجريمة تعود بالدرجة الأساس إلى التغيرات الحاصلة في أعداد العاطلين عن العمل في محافظة صلاح الدين.

كما تظهر نتائج التقدير بوضوح أن معنوية المعالم المقدرة اقل من (0.05) مما يعني أن المتغير المستقل (البطالة) يمارس تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد المتمثل بالجريمة. كما إن قيمة (F) كانت اكبر بكثير من قيمتها الجدولية مما يعني معنوية العلاقه الداليه ككل.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة (D.W) (1.69).

أما من ناحية التحليل الاقتصادي فان كلاً من (a , b) والتي تمثلان معلمتا الحد الثابت والميل وتشيرمعلمة الميل البالغه (0.089) أن زيادة عدد العاطلين عن العمل بمقدار (1000) شخص سوف يساهم في زيادة الجريمة بمقدار (89) مره. كما أظهر التحليل وجود ارتباط قوي بين أعداد العاطلين عن العمل والجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.983).

إن جميع الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج القياسي المختار قد أثبتت أن المعلمات المقدرة بموجب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) قد عكست بشكل كبير مدى العلاقة الوثيقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات، من خلال ما تقدم يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية:

1. **إن تحدي ظاهرة البطالة يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه العراق بشكل عام ومحافظة صلاح الدين بشكل خاص لارتفاع نسبتها وبشكل غير طبيعي، ويرتبط بها بنفس الدرجة من الأهمية الانعكاسات والآثار السلبية الناتجة عنها على المجتمع العراقي وبالخصوص على الشباب حيث دفعت البعض منهم إلى انتهاج سلوك سلبي يضر المجتمع كالجريمة والعنف والقسوة حتى داخل البيت.**
2. **لم تولِ الحكومة العراقية السابقة والمحلية مشكلة البطالة الاهتمام الذي يجب أن ترقى إليه، ولم تجتهد في إيجاد أي حل جدري لهذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية والتي أخذت تشهد تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل مما جعل المشكلة وآثارها تنتج عن وضع تراكمي.**
3. **تزايد نسبة الفئة العمرية الشابة وزيادة عدد الخريجين سنة بعد أخرى أدى إلى عدم توفر فرص عمل مناسبة لهم نتيجة عدم الموائمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل.**
4. **عند قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين أظهرت النتائج الآتية:**

أ- اظهر البحث ومن خلال استخدام معامل الارتباط البسيط بان هناك ارتباط قوي موجب بين البطالة والجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.983).

ب- اثبت البحث بان المعالم المقدرة بموجب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية قد اجتازت جميع الاختبارات الإحصائية من حيث معنوية المعالم المقدرة مما يعني أن البطالة في محافظة صلاح الدين تمارس تأثيراً معنوياً على الجريمة في المحافظة.

ج- اظهر البحث أيضاً أن النموذج المستخدم يصلح لعملية التخطيط والتنبؤ للمستقبل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (115.653).

د- بين البحث أن 96 % من التغيرات التي تحصل في الجريمة سببها الرئيسي أعداد العاطلين عن العمل.

هـ- كما اظهر البحث أن زيادة عدد العاطلين عن العمل بمقدار (1000) سوف يؤدي إلى زيادة الجريمة بمقدار (89)مره .

هـ- كما توصل البحث إلى أن كل من البطالة والجريمة يمارسان تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الوطني باعتبارهما يمثلان هدراً للطاقات البشرية والمادية.

ثانياً: التوصيات: بناءً على ما ورد نوصي بما يلي:

1. إن مشكلة البطالة يجب أن تحظى بأولوية قصوى من قبل الحكومة الجديدة وأهمية تظافر الجهود في إيجاد المزيد من الوظائف للحد من البطالة المرتفعة في العراق وفي محافظة صلاح الدين بشكل خاص حيث أن خلق المزيد من فرص العمل سيكون له الأثر في تحسين الوضع الأمني.
2. وفي زحمة البحث عن مخارج لائقة لإشكاليات البطالة فالمشكلة تحتاج إلى برنامج استراتيجي متعدد الأبعاد وطويل الأجل لبناء سياسات وخطط إستراتيجية تربط التنمية الشاملة والعمالة إذ أن قضية البطالة وإعادة هيكلة أسواق العمل تشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود المبذولة من قبل الحكومة خاصة فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. إن تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر في العراق ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.
4. إن زيادة الاستثمارات في العراق تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتأمين فرص عمل للعراقيين.

5. إنشاء هيئة أو مركز متخصص بالسكان النشيطين اقتصادياً وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم بتوفير كافة البيانات عن سوق العمل وإجراء بحوث مسحية وإعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً وبناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعمالة لمجابهة المشكلة والإسراع في وضع الإستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الآثار المختلفة للظاهرة وبرامج الحد منها.
6. تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور هام في تجهيز العمالة العراقية لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحولات التي طرأت على الطلب على العمالة في سوق العمل.
7. ضرورة قيام الحكومة المحلية في المحافظة بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى إصلاح كل من التعليم وسوق العمل وذلك لارتباط هذين المجالين ارتباطاً مباشراً بالعمالة حيث خلص البحث إلى إن الزيادة في معدل البطالة سوف تؤدي إلى زيادة الجريمة في محافظة صلاح الدين.
8. ضرورة قيام الحكومة المحلية في محافظة صلاح الدين بإتباع سياسات للحد من البطالة في المحافظة ومحاربة الفقر وتوجيه الشباب المتعطل عن العمل إلى نشاطات ذات طابع إنتاجي والتوسع في تدريب وإعادة تدريب العاطلين عن العمل للحد من الجريمة في المحافظة.
9. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظة وتنميتها لكونها مشاريع من الممكن أن تخفض من البطالة وبالتالي الحد من الجريمة.

المصادر

أولاً: العربية

1. البكر، محمد عبد الله، (2004)، "اثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد32، العدد 2.
2. العيطان، تركي بن محمد، (2000)، "البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة نظرية على المجتمع السعودي"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 1، العدد 41.
3. حويتي، احمد وبدر عبد المنعم وديال ديبا، (1998)، "علاقة البطالة بالجريمة والانحراف بالوطن العربي"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
4. الراوي، علاء شفيق،د . عبد الرسول جاسم ، (1989)، "اقتصاد العمل"، مطبعة بغداد، بغداد.
5. حسن، حسن علي، (1989)، "المجتمع الريفي والحضري"، الإسكندرية، مصر.
6. خليل، معن وعبد اللطيف العاني، (1991)، "المشكلات الاجتماعية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد.
7. عبد القادر، محمد علاء الدين، (2003)، "البطالة"، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر.
8. الشماع، همام، ديون العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد 9، 2005.
9. ذنون، هشام، وسائل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية / جامعة بغداد، 2005.
10. رشيد، ثائر محمود، السياسة الضريبية ودورها في تحفيز المشاريع الخاصة في العراق، منشورات المكتب الاستشاري ضمن سلسلة ندوات أقيمت في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 2005.
11. كبة، سلام إبراهيم، البطالة في العراق، الحوار المتمدن، http://www.alhewar.org.
12. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2004، جدول رقم (1)، كانون الأول، 2004.
13. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2005، كانون الأول، 2005، جدول رقم (1).
14. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق، لسنة 2006، تموز، 2007، جدول رقم (3– 1).
15. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، نيسان، 2009، جدول رقم (3 / 21).
16. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2008 – 2009، آذار، 2010.
17. قيادة شرطة صلاح الدين / قسم الإحصاء .

ثانياً: الأجنبية:

18. **Allan E. and Steffens Meier D., (1989), "Youth and Propert crime: differential effects of job availability and job qualitg on juvenile and youth adult arrest rate", American Socil review, 50317 - 32.**
19. **Becker, G.S., (1968), "Crime and punishment: an economic approach", Journral of political economg, 76.**
20. **Donis Fougere and francis kramarz, (2006), "Unemployment and crime in france", Discussion paper no 5600, Centre of economic policy research, uk.**
21. **Daniel, Y. Lee and Stephen J. Holo Viak, (2006), "Unemplogment and crime: an empirical investigation applied economics letters", 13 (12).**
22. **Eisner, M., (1996), "socio – economic moderni zation and gong time developments of crime theories and empirical evidence in Europe", paper presented to American society of criminology, Boston 15-19 november.**
23. **Klein, L.R., (1962), "In introduction to econometrics", Prentice- hall, inc, Englew wood cliffs.**
24. **Koutsogiannis, A., (1977), "Theory of econo metrics", second edition, macmillan press, ltd, London.**
25. **Luize, john M., (2001), "temporal association, the Dgnamics of crime and their economic determ inants: A. time series econometric model of south Africa", social indicators research 53(1) 33 – 61.**
26. **Mikeal, Priks Panu Poutaara (2007), "Unemplogment and Cangs crime, could prosperitg back fire", discussion paper 13 center for economic and business research.**
27. **Nilson Anna and Tona Agell, (2003), "crime, unemployment and labour market programs", discussion paper, department of economics, Stockholm universitg.**
28. **Small, J. and Lewis, C., (1996), "economic crime in Newzealand: causation or coincidence? Auckland: universitg of Auckland (working paper 158).**
29. **Shar, W. Pinola, R., (1981), "Microeconomic theory: A synthesis of classical theor and modern approach Edward Arnold publishers, London.**